التقرير العقاري الشهري لشركة المدار للتمويل والاستثمار

استمرار العوائق يتعارض مع تصريحات حكومية تشجع مشاريعه وتؤكد الالتزام بتطويرها

مشاريع الـBOT.. طفرة آنية أم خطة تنموية؟

تناولت شركة المدار للتمويل والاستثمار في تقريرها العقاري الشهري واقع ومشاكل مشاريع الـBOT في الكويت، وجاء في التقرير: ساهم القطاع الخاص الكويتي في الآونة الأخيرة بشكل فعال في رسم ملامح الاقتصاد المحلي، من خلال مشاركته في العديد من المشاريع الحيوية بقطاعات عدة خدمية وترفيهية وتجارية وسكنية، وهذا ساعد بدوره في تنشيط الاقتصاد الكويتي. وقد أولى القطاع الخاص أهمية كبيرة للقطاع العقاري من حيث حجم الأصول المستثمرة نظرا لكون القطاع ثاني مساهم في الناتج الإجمالي المحلي GDP بعد القطاع النفطي علما بأن نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي يبلغ ٣٥ ٪ وقد شهد القطاع العقاري طفرة هائلة خلال السنوات الماضية ففي عام ٢٠٠٣ زادت نسبة المبيعات بمقدار ٢٣ ٪ وخلال ٢٠٠٤ حقق زيادة بمقدار ٢٦,٢٪.

وفي الآونة الأخيرة شهدت الكويت اقبالا كبيرا على مشاريع البناء والتشغيل والتحويل BOT ، تقوم بمقتضاها الحكومة باختيار شركة من شركات القطاع الخاص لتمويل وتشييد مرفق من مرافق البنى التحتية أو بناء مشروع تجاري أو ترفيهي، وعلى حسابها الخاص على أن يكون للشركة الحق في استغلال هذا المرفق وفقا للطريقة التي تراها مناسبة وتحصيل أرباح التشغيل لحسابه لفترة معينة تنتقل بعد ذلك أصول المرفق وإدارته إلى الحكومة التي تستكمل هي بدورها عملية الاستثمار.

تركز في الدول النامية

ولعلنا نلاحظ أن هذا النوع من المشاريع منتشر في جميع دول العالم، لكنه يتركز في الدول النامية نظرا لضعف الإمكانات المادية لحكوماتها ولعدم تملكها الامكانات الفنية التي تجعلها قادرة على تشييد وإدارة هذه المشاريع ,وقد كان للحكومة هنا في دولة الكويت دور بارز في تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع التنموية وذلك للاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية، إيمانا منها بضرورة تطوير المشاريع العمرانية والترفيهية والخدمية والسياحية.

ومن أهم العوامل التي جعلت الحكومة تلجأ إلى هذا الأسلوب، هو قدرة القطاع الخاص على حشد التمويل الكافي لمثل هذه المشاريع وتمتعه بخبرة تمكنه من جلب الخبرات والتقنية الحديثة بالإضافة إلى ما يتمتع به من إمكان لرفع كفاءة التشغيل.

بنية مشجعة

ولا شك في أن الكويت تملك بيئة مشجعة للاستثمار ومن الممكن أن تكون مجالا خصبا لنمو مشاريع البناء والتشغيل والتحويل BOT نظرا لما تملكه الدولة من مميزات كانخفاض معدل التضخم وتدني مستوى الرسوم المفروضة والضريبة الجمركية وتوفر البنى التحتية وعناصر المواد الخام وتوفر المؤسسات المدنية والبرلمانية الحرة وغيرها من المميزات التي لا تتوفر في الدول الأخرى.

وتمتاز مشاريع الـ BOT عن غيرها بأنها تنقل أعباء التمويل ومخاطر التشغيل التجاري إلى عاتق القطاع الخاص مما يساهم في خفض نسبة المخاطر على المشروع وتحسين أداء القطاع العام من خلال مقارنة مشاريع الـBOT مع مثيلاتها من المشاريع الحكومية ومحاولة الحكومة الجادة في التقريب بين هذه المشاريع، كما أنه يجب الوعي بأن هذه المشاريع ستساهم في تأهيل وتطوير وتدريب العمالة الوطنية التي ستخدم بدورها الدولة خلال، وبعد، اتمام تشغيل وتنفيذ المشروع.

ولعل هذا الأسلوب الحديث نوعا ما على دولة الكويت يعتبر من ابرز الأساليب المستخدمة في المشاريع المختلفة في كثير من الدول، ولعل من أبرز المشاريع المدارة بهذا الأسلوب هو قيام الحكومة المصرية بمنح الامتياز لشركة قناة السويس عام ١٨٥٨ لإدارة جميع المناجم والمحاجر المملوكة للدولة ويعتبر هذا المشروع من اشهر المشاريع من الناحية الاقتصادية والفنية والسياسية والتي تمت إدارته بواسطة نظام البناء والتشغيل والتحويل في الوطن العربي.

أمثلة بارزة

وانتشر هذا الأسلوب في كثير من دول العالم على اختلاف مستوى الدخل ومستوى المعيشة والتطور الاقتصادي للدول، ومن أبرز الأمثلة لهذا النوع من المشاريع مشروع الطرق السريعة في مدينة ملبورن، ومشروع طريق الشمال - الجنوب الماليزي، وشبكة المياه والصرف الصحي في مدينة بيونس أيرس، أما أشهر هذه المشاريع واضخمها وأكثرها شهرة فهو مشروع نفق المانش الذي يربط بين بريطانيا وفرنسا وقد بلغت بتكلفته أكثر من ١٠ مليارات دولار ولمدة استثمار تبلغ ٥٥ عاما وقد تم تمويل المشروع من قبل أكثر من خمسين بنكا.

الـBOT في الكويت

وفي الكويت شهدت هذه المشاريع إقبالا من القطاع الخاص ولعل أبرز هذه المشاريع مشروع مطار دولة الكويت ومشروع سوق شرق والمارينا مول ونادي الغولف ومشروع جزر فيلكا والواجهة البحرية ومشروع سليل الجهراء ومنتزه الشيخ زايد وغيرها من المشاريع المتنوعة من حيث الحجم والمساحة والجهات المختصة ونوعية المستثمرين، وقد بلغ اجمالي المشاريع التي نفذت بنظام البناء والإدارة والتمويل خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى الآن ٩٣ مشروعا، وقعتها إدارة أملاك الدولة في وزارة المالية بتكاليف اجمالية تبلغ نحو ٣٥٥ مليون دينار كويتي ولعل أقدم مشاريع الـ BOT في دولة الكويت مشروع سوق عقارات الكويت لشركة عقارات الكويت ومجمع المثنى لبيت التمويل الكويتي.

ولعل التساؤل الذي يتبادر في ذهن المواطنين والمهتمين في هذا المجال هو: هل تحتاج دولة الكويت لمثل هذا النوع من المشاريع؟ وهل هي قادرة على طرحها؟ وهل المستثمر يملك الخبرة الكافية لتحقيق النجاح اللازم لهذه المشاريع؟ ولماذا لا تخفف العوائق التي واجهت وما زالت تواجه القطاع الخاص المشارك في مثل هذا النوع من المشاريع؟ وما مدى نجاح هذه المشاريع؟ وهل الحكومة عادلة في تقييمها للعروض الفنية والمالية والبيئية في بعض الأحيان للشركات التي تقدم عطاءها للجهات الحكومية الطارحة للمشروع؟ ولماذا لا تؤسس جهة مستقلة مهمتها المتابعة والإشراف الكامل على المستثمر؟ وغيرها من الأسئلة، كثير منها متعلق بالصعوبات والمشاكل والبيروقراطية والعوائق وعدم القدرة الحكومية على إدارة هذه المشاريع، وقليل منها متعلق بالقطاع الخاص.

ولكي تتم الإجابة عن هذه التساؤلات يجب أن نعرف هل مشاريع الـ BOT هي طفرة مرحلية مؤقتة نتيجة لتطور القطاع العقاري بمفهومه العام أم هي نظرة مستقبلية لدفع حركة الاقتصاد الكويتي إلى الأمام ولتنويع مصادر الدخل وجذب المستثمر المحلي، وخلق فرص وظيفية جديدة للشباب الكويتي.

عوائق صعبة

ومما يكمن ملاحظته أن الحكومة تسعى جاهده لمثل هذه المشاريع التي تواجهها العديد من العوائق الصعبة التي تقف حائلا تجاه الشركات المشاركة في مشاريع الـBOT ، ولكي تستطيع الحكومة تفعيل قرارها رقم ٥/١٧ والصادر بتاريخ ١٩٩١/٩/١ في اجتماعها رقم ٩١/٢٥ بشأن تشجيع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع التنمية فمن اللازم أن تقوم بمعالجة أوجه القصور التي تواجه مثل هذه المشاريع.

قصور

ولعل من أبرز أوجه القصور عدم وجود قواعد ولوائح تنظم هذه المشاريع في الوقت الحاضر لذا نجد أن هناك اختلافا في التعامل بين الجهات الحكومية الطارحة للمشاريع المختلفة، فمن الضروري أن يتم توحيد إجراءات طرح المناقصة وشروط التعاقد وصياغة لوائح ثابتة لجميع المشاريع وأن يتم تفعيل اللجنة التي تم تشكيلها من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه ٢٠٠٥/٢ بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٩ والتي تقدمت بمقترحاتها لمجلس الوزراء بخصوص تنظيم مشاريع الـBOT لكي تستمر في أعمالها السابقة وتقوم بدور المشرف على جميع المشاريع الحكومية المطروحة بنظام الـBOT .

وكانت اللجنة المشكلة قدمت مذكرة وضحت من خلالها آلية العمل الخاصة بتوحيد إجراءات التنفيذ لجميع المشاريع وتضمنت المذكرة كذلك لائحة بشأن توحيد القواعد والحلول المتبعة بشأن مواجهة المخاطر ولائحة بشأن تطبيق المعايير العامة للمشاريع وكذلك لائحة بشأن توحيد قواعد ومعايير محتويات الشروط المرجعية.

.. وضعف حكومي

ويجب هنا أن نوضح ضعف الحكومة من خلال جهاتها المختصة في اعداد المستندات والمذكرات الأولية اللازمة لدراسة المشروع نظرا لنقص الخبرة في هذا المجال، لذا كان واجبا على الحكومة أن تقوم بتدريب موظفيها التدريب الملائم وأن تقوم بجلب الخبرات في هذا المجال لإعداد الصياغة الأمثل لمستندات وشروط المناقصة، وذلك لأن أي سوء فهم في مستندات العطاء قد يسبب في حدوث أخطاء خلال إعداد دراسة الجدوى من قبل المستثمر أو الشركة ولعل أهم الحلول لهذه المشكلة مشاركة القطاع الخاص في إعداد مستندات العطاء، حيث دعت الحكومة المصرية في أحد مشاريعها الشركات المتخصصة لتقديم اقتراحاتها بخصوص الشروط والبنود التي ستذكر بالعطاء قبل أن يتم الإعلان الرسمي عن المناقصة لضمان تفادي أي سلبية يمكن أن تظهر خلال مرحلة طرح المشروع وإرسائه.

ومن أشد العوائق التي تواجه القطاع الخاص في دولة الكويت التعقيد الإداري وتعدد الجهات الرسمية التي تتعامل معها الشركات إضافة إلى التضارب في القوانين بين جهة وأخرى وقلة الوعي بمثل هذا النوع من المشاريع مما يؤدي إلى تعطيل المشروع حيث أخذت العديد من الشركات فترات زمنية طويلة لأخذ الموافقات اللازمة للبدء بتنفيذ المشروع وبمدة طويلة استمرت لفترات تفوق الفترات المتوقعة لإنجاز المشروع في بعض الأحيان ومن أبرز هذه الأمثلة التخبط الإداري في القرارات الصادرة عن بلدية الكويت بخصوص استثمار الأندية الرياضية للأراضي التابعة لهذه الأندية من خلال تعديل هذه القرارات بين الفينة والأخرى من ناحية ومن خلال عدم التزام الأندية والمستثمر معا بالأنشطة المحددة بقرار مجلس الوزراء من ناحية أخرى.

٥٠ سنة كحد أدنى

المبالغ الضخمة والإجراءات الروتينية الطويلة لإخراج التراخيص والموافقات الحكومية من قبل الجهات المختصة وطول الفترات الزمنية اللازمة لإعادة رأس المال المدفوع للمشروع يتطلب من الحكومة مراجعة مدة الاستثمار الخاصة بالمشاريع لتزداد من ٢٠ سنة وهي المدة المتعارف عليها حاليا إلى ٥٠ سنة حتى يتمكن المستثمر من تغطية كافة المصاريف والحصول على هامش من الربح خلال فترة التشغيل، وأن تمنع تجديد عقود الأستثمار بعد انقضاء مدة المشروع على أن يتم طرحه مرة أخرى للمستثمرين متى ما رغبت الجهة الحكومية صاحبة المشروع وذلك لضمان العدالة بين المستثمرين.

شروط بنكية صعبة

تعاني الشركات كثيرا من خلال تعاملها مع البنوك المحلية في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشروع، ويرجع سبب ذلك إلى عدم تمكن الشركات من رهن أرض المشروع وينعدم بالتالي الضمان الخاص بالبنوك. ويجب هنا أن تلعب البنوك دورها في تقديم المساهمات المالية، وأن تشجع الحكومة هذا التوجه من خلال حث البنوك على تشجيع هذه المشاريع وخصوصا المشاريع التي تملك جدوى اقتصادية مناسبة من خلال ضمان اقتصادية التصميم والتخطيط والتنفيذ وما يتعلق بذلك من مميزات معمارية.

وعلى الحكومة أن تقوم بتعديل قوانينها لتشجيع المستثمر الأجنبي على المشاركة في المشاريع التنموية المختلفة من خلال سن التشريعات التي تحدد طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي وشريكه المحلي، وعلاقته كذلك مع الجهات الحكومية. ومما لا شك فيه أن المستثمر الأجنبي سيلعب دورا بارزا في تطوير وتحسين مستوى المشاريع لما لديه من قدرة على تنفيذ وإدارة المشاريع وفقا لأحدث الوسائل التكنولوجية. ولعل الخطوة الجريئة التي قامت بها شركة مجمعات الأسواق الكويتية بدعوتها لتأسيس اتحاد مستثمري مشاريع البناء والتشغيل والتحويل قد تساعد في تحسين المشاريع الحالية والمستقبلية من خلال الاقتراحات والدراسات التي سيقوم بها الاتحاد مستقبلا، ويجب على الاتحاد أن يكون قادرا على مواجهة الحكومة في فرض الآليات السليمة وأن يكون له دور في تدعيم آليات وطرق طرح المشاريع من قبل الحكومة.

الشمولية المطلوبة

يجب الا تقتصر مشروعات البناء والتشغيل والتحويل على الجانب العقاري والترفيهي وحده بل يجب ان يمتد ليشمل كافة المجالات التي لها علاقة بالبنية التحتية للدولة من الصرف الصحي والكهرباء والماء والاتصالات والبريد والخدمات المختلفة نظرا لسوء هذه الخدمات ولعل الانقطاع المتواصل للمياه والذي تشهده مناطق الكويت المختلفة خير دليل على ذلك. ولا شك أن هذه الخدمات ستتحسن بكل تأكيد حيث غالبا ما يحرص القطاع الخاص على تقديم أفضل الخدمات للحصول على رضا العملاء والمستخدمين للخدمات المقدمة لضمان استمرارية نجاح المشروع والحصول على المردود المالي الأمثل.

وعلى الرغم مما ذكر سابقا فإنه من الصعب تقييم تجربة مشاريع البناء والتشغيل والتحويل بشكل متكامل من خلال تحديد القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والعائد البيئي والاجتماعي لها نظرا لحداثة التطبيق إضافة إلى عدم استكمال الكثير من المشروعات أو توفر البيانات المطلوبة لتحديد الأثر المترتب عليها.

ومشاريع الـ BOT تعتبر الباب الذي سيفتح للحكومة في المستقبل القريب مشاريع الخصخصة بمفهومها الواسع والشامل لكي تصبح كافة مرافق الدولة ومشاريع البنى التحتية تحت إدارة القطاع الخاص فهل سيتحقق ذلك؟

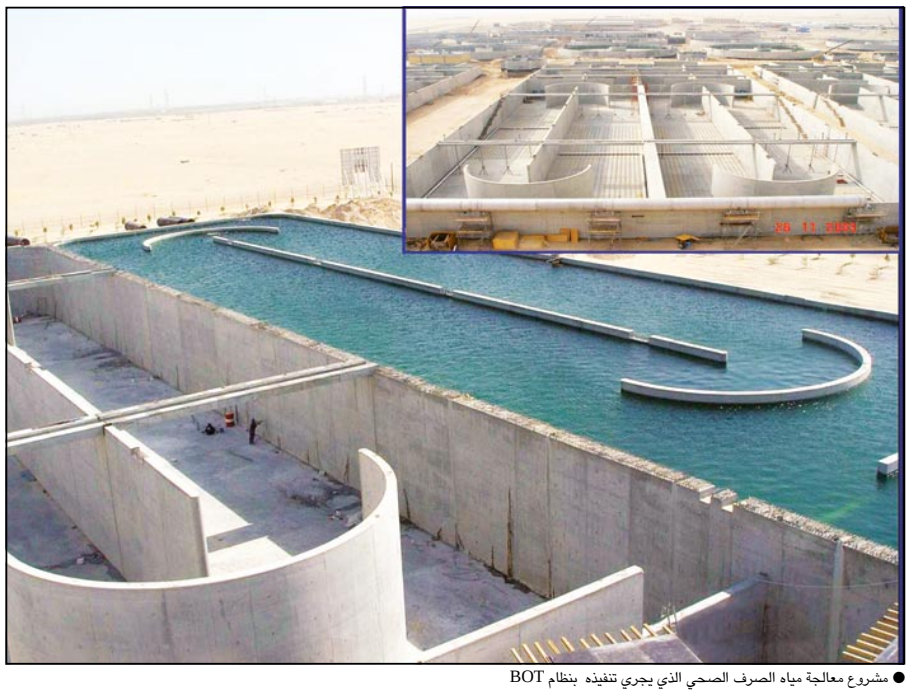

● مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الذي يجري تنفيذه بنظام BOT

- غياب اللوائح والقواعد المنظمة أبرز أوجه القصور الحكومي
- مطلوب توحيد اجراءات طرح المناقصة وشروط التعاقد
- صياغة لوائح ثابتة وتفعيل اللجنة المشكلة لهذا الغرض
- ضعف خبرة لدى الجهاز الإداري المكلف بدراسة مشاريع الـBOT
- تعقيد إداري وتعدد الجهات الرسمية.. وتضارب في القوانين

امثلة لمشاريع تم انجازها بنظام B.O.T

المشروع	المستثمر	التكلفة (د.ك)
الواجهة البحرية/ المرحلة الثالثة	الشركة الوطنية العقارية	٢٦,٠٠٠,٠٠٠
المركز العلمي	مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	٢٣,٠٠٠,٠٠٠
سوق السمك والخضار واللحم - السالمية	شركة سوق السالمية العقارية	٩,٥٧٧,٦٠٠
النفايات الانشائية والاستفادة منها	الشركة الصناعية لحماية البيئة	١,٩٧٢,٢٣٠
جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا	شركة اياس للتعليم الاكاديمي والتقني	٤,٦٣٥,٠٠٠
مجمعات سكنية خاصة بالعمالة غرب ميناء عبدالله	شركة المستثمر العقاري	٦,٩٤٧,٠٠٠

امثلة لمشاريع جار تنفيذها بنظام BOT

المشروع	المستثمر	التكلفة (د.ك)
مشروع القرية التراثية	شركة المستثمر الدولي	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
مشروع تطوير إيرادات الادارة العامة للجمارك	شركة المخازن العمومية	٨٠,٠٠٠,٠٠٠
نادي الغولف	شركة الجزيرة للغولف	١٤,٠٠٠,٠٠٠
مشروع معالجة مياه الصرف الصحي	مجموعة شركات الخرافي	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
مشروع منتزة ومنتجع جزيرة فيلكا	شركة ايكاروس	٤٥,٠٠٠,٠٠٠
مشروع منتجع سليل الجهراء	شركة الجهراء السياحية	١٣,٠٠٠,٠٠٠

إدارة الاستثمار العقاري في «المدار»

تقوم ادارة الاستثمار العقاري في شركة المدار للتمويل والاستثمار (قطاع العقار المحلي) بالاستثمار في المجال العقاري لحساب الشركة او لحساب الغير عن طريق ادارة المحافظ والصناديق العقارية وكذلك اعداد الدراسات وتقديم الاستشارات المتعلقة بالقطاع العقاري.

وتهدف الادارة الى تحقيق افضل العوائد من خلال ادارة عمليات بيع وشراء الاراضي الاستثمارية والتجارية والخدمية واستثمارها لمصلحتها او لمصلحة الغير وكذلك اعادة تشغيلها من خلال عمليات التاجير المباشر او من الباطن.

وتقوم الشركة بادارة عقاراتها بواقع ٢٦ عقارا موزعة على مناطق الكويت المختلفة مثل (السالمية - حولي- الشجيح - الشويخ الصناعية - الري الصناعية - الجهراء... الخ) مع الاخذ بعين الاعتبار بان ١٠ عقارات قيد الانشاء والتصميم في الوقت الحالي.

كما تقوم الشركة بادارة صندوق الشويخ العقاري وذلك باتباع سياسية تعتمد على تحديد افضلية الشراء والبيع آخذين بالاعتبار القيمة الايجارية عند الشراء وامكان التطوير وزيادة قيمة العقار على المدى المتوسط والطويل الاجل لتحقيق مكاسب رأسمالية عند التخارج وقد قامت ادارة الصندوق بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣١ بتوزيعات نقدية لمساهمي الصندوق بلغت ٢٠٠ فلس.

وايمانا من الادارة باهمية المشاركة في مشاريع البناء والتشغيل والتحويل لما قد تحققه من مردود ايجابي فقد قامت الادارة بالمنافسة على مشاريع مختلفة وبالتعاون مع ادارة الاصول تقوم الادارة العقارية باعداد الدراسات المالية (دراسات الجدوى) المتعلقة بالمشاريع المختلفة والخاصة بمشاريع البناء والتشغيل والتحويل.

وتهدف ادارة العقار المحلي الى اعداد خطة متكاملة من اجل تكوين قسم متخصص بالتقييم العقاري وقسم آخر لادارة عقارات الغير وذلك سعيا منها للتوسع في الانشطة العقارية. كما تتطلع الادارة الى الاستثمار في الاسواق الخليجية وذلك بعد دراسة مستفيضة عن واقع العقار في دول الخليج حيث اثبتت جدوى مثل هذا النوع من الاستثمار.

خباري فحيحيل.. مدينة المستقبل

استهلت شركة خباري القابضة مسيرتها بتنفيذها مشروع خباري الفحيحيل على ارض تبلغ مساحتها نحو ٢٣١ الف متر مربع في منطقة الفحيحيل لبناء مشروع «مدينة المستقبل».

وتعتبر خباري الفحيحيل احدى الشركات التابعة لشركة دار الاستثمار وهي شركة زميلة لشركة المدار للتمويل والاستثمار.

ومشروع خباري الفحيحيل مشروع عقاري ضخم ومميز يهدف لبناء مدينة متكاملة في منطقة الفحيحيل «مدينة المستقبل». ومن المتوقع ان يكون هذا المشروع معلما حديثا وفريدا من نوعه من معالم دولة الكويت ورمزا حضاريا يسهم في انعاش منطقة الفحيحيل بشكل مباشر.

وسيساهم هذا المشروع في تشجيع القطاع السياحي في الكويت من خلال الانشطة الترفيهية المتنوعة وكذلك القطاع العقاري مع سلسلة ضخمة من الابراج التي تحتوي على المكاتب والشقق السكنية المختلفة ذات الطراز المعماري المتميز.

ويلعب مشروع «مدينة المستقبل» دورا في جذب المواطنين والمقيمين والسياح لمدينة الفحيحيل العريقة وسيؤدي هذا المشروع الى زيادة النشاط التجاري الذي تشهده مدينة الفحيحيل في الآونة الاخيرة.

تجدر الاشارة الى ان المشروع سيشيد على مساحة يتوقع لها ان تكون من اكبر الاراضي المملوكة من قبل القطاع الخاص، تصل الى ٢٣١٨٠٣ أمتار مربعة، مقسمة الى عدة قطع تتيح تطوير مشاريع عقارية متعددة عليها. أمتار مربعة ان يشتمل المشروع على فندق واجنحة فندقية و٢٥ وحدة سكنية و٢٠ مبنى سكنياً اضافة الى ٨ ابراج للمكاتب التجارية ومجمع تجاري ووحدات ترفيهية وتجارية، فيما ستوكل ادارة الفندق والاجنحة الفندقية الى شركة عالمية وفقا لاسس ومعايير واضحة.

وفي ما يلي لائحة بجميع التكاليف (مليون دينار) المتعلقة بتشييد المشروع (باستثناء تكلفة الاقتراض):

تكلفة الارض: ٤٥
تكلفة البناء شاملة مصاريف الادارة: ٧٧
تكلفة البنية التحتية: ٨,٧٥
تكلفة الاثاث: ٢,٨٥
اجمالي تكلفة المشروع: ١٣٣,٩١٤

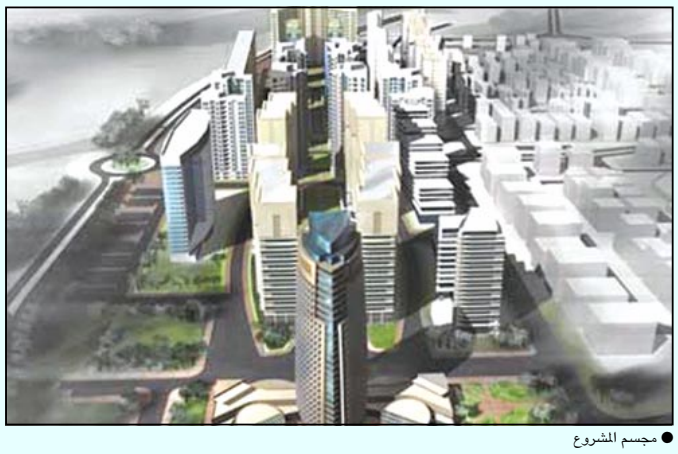

● مجسم المشروع

متفرقات

نسب البناء في المناطق الصناعية

تردد في الآونة الاخيرة ان تغيرا ستشهده المناطق الصناعية في الشويخ والري في ما يتعلق بنسب البناء حيث سيخصص ٨٠ ٪ كنسبة بناء من المساحة الكلية للقسيمة لكل من السرداب والارضي والاول بعدما كانت ١٠٠ ٪ للسرداب و٥٠٪ للدور الاول.

إلغاء تأهيل مشروع الجزر الكويتية

تم الغاء التأهيل الذي تم الاعلان عنه مؤخرا بخصوص تطوير الجزر الكويتية الصغيرة (ام المرادم ، عوهة ، كبر ، قاروه ومسكان) بنظام الـ BOTوذلك بعد ان تم الاعلان عنه من قبل رئيس جهاز المشاريع الكبرى بوزارة الاشغال العامة.

مشاريع هيئة الشباب

من المتوقع ان تطرح الهيئة العامة للشباب والرياضة عدداً من المشاريع للمستثمرين خلال الفترة القادمة للاستثمار في الاندية المختلفة ومنها ناديا النصر والشباب.

تعديل مساحات المحلات التجارية

تم مؤخرا تعديل المساحات المخصصة للمحلات التجارية والصناعية للمحلات الواقعة في منطقتي الشويخ والري الصناعية لتصل الى مساحة تبلغ ١٠٠ متر مربع كحد ادنى.

مدينة الحرير

كثر الحديث في الآونة الاخيرة عن انشاء مدينة تضاهي في جمالها واناقتها المعمارية والهندسية ارقى مدن العالم ألا وهي مدينة الحرير، ولكن... هل الحكومة جادة بطرح هذا المشروع وهل تملك القدرة الكافية لادارته واين سيقع هذا المشروع؟ ومتى سيرى النور؟

اسئلة تحتاج الى اجابات.